

الإيضاح

في قصر المنفصل وما يترتب عليه لحفص من المصباح

نظم الفقير إلى عفو ربه:

محمود بن علي بن شعيب

بسم الله الرحمن الرحيم

١. بدأت بحمد ربّي ذي الهبات وبالتسليم دوّمًا والصلاة
 ٢. على المختار أحمد خير هاد
 ٣. وبعد: فإن تشأ تقرأ لحفص
 ٤. هو المصباح فالزم لا سواه
 ٥. ويبسط بسطة الأعراف صاد
 ٦. كذاك مسيطرون أتى بخلف
 ٧. وتأمنا اشممن، عوجًا فأدرج
 ٨. وعين سطن فرق ففخم
 ٩. وضعف فيهما ضعفاً بفتح
 ١٠. فهذا ما رواه الشهرزوري
 ١١. مخالفًا الذي يروى بحرّز
 ١٢. ولكن بسطة يبسط بسين
 ١٣. وأدغم نون مع ياسين عنه
 ١٤. على خير الأنام وتابعيه
- وبالتسليم دوّمًا والصلاة
- وآل ثم أصحاب هداة
- بقصر الفصل فلتحفظ وصاتي
- ففيه توسط الموصول يأتي
- بخلف للتقارب في الصفات
- والآن أبدلن والمشبّهات
- ومرقدنا فقط لا الأخريات
- وما آتان حذف الياء آتي
- وألف سلاسل احذف للرواة
- عن الفيل المشهر في الثقات
- (وزرعان كـ«فيل» في القراءة
- كذا بمسيطر يا ذا الأناة
- وأختم بالسلام وبالصلاة
- وبالحمد الجزيل لذي الهبات

الحمد لله وكفى، وصلاةً وسلاماً على عباده الذين اصطفى، أما بعد؛

فإن رواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية من أشهر الروايات التي يُقرأ بها اليوم وبها ضبطت مصاحف هذه الرواية، ومذهبه مد المنفصل، ولما كان قارئ هذه الرواية يحتاج إلى القصر كان لزاماً عليه أن يعرف ما يترتب عليه من أحكام، وقد نظم كلٌّ من الشيخ: عامر عثمان، والشيخ: إبراهيم السمنودي نظماً في قصر المنفصل وما يترتب عليه من طريق روضة المعدل، وهي ليست من الطرق المسندة في النشر، وأول من زاد هذا الكتاب وأسندته الإمام الإزميري في بدائعه^(١).

وقد عنَّ لي أن أنظم رسالة في قصر المنفصل وما يترتب عليه لحفص من طريق المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم الشهرزوري، للأسباب الآتية:

١- أن المصباح من الطرق المسندة في النشر، بخلاف روضة المعدل، ولذا كان هو الأولى بالقبول وبالقراءة منه بقصر المنفصل.

٢- أُنِي وجدت بعض الأوهام التي ذاعت وانتشرت عند من يقرأ بقصر المنفصل لحفص من طريق المصباح لاعتمادهم في تحريرهم على وسائط أخرى، فرأيت من الواجب عليَّ أن أنبه عليها نصيحة لكتاب الله تعالى ولعمامة القراء من المسلمين.

٣- أن النظم أكثر استحضاراً من النشر، ولذا حرصت على نظم مختصر في هذه المسألة بعد الرجوع إلى كتاب المصباح نفسه، فكان هذا النظم.

تنبيهات:

الأول: ذكر المحررون كالإزميري في البدائع^(٢) وتحرير النشر^(٣) وجوب القصر من المصباح من طريق الحماي عن الولي عن الفيل عن عمرو، ووجوب المد من طريق زرعان عنه، والذي أراه جواز القصر من الطريقتين المذكورين، لأن لصاحب المصباح نصين في المنفصل:

أولهما: ذكر فيه القصر من طريق زرعان، ويُفهم منه المد من طريق الحماي عن الولي عن الفيل، قال: «واختلفوا في المد والقصر في حروف المد واللين من كلمتين ... أبو عمرو ونافع إلا ورشاً عنه وابن كثير ... والحلواني عن هشام عن ابن عامر وزرعان عن حفص عن عاصم ... لا يمدون حرفاً لحرف في جميع ذلك بل يمكنون حروف المد واللين إذا أتى بعدها همزة من كلمة أخرى من غير مد ولا سكت»^(٤).

(١) ورقة: ٤٦.

(٢) ورقة: ٤٦.

(٣) ص ١٨٤.

(٤) ص ١٤٤٨، ١٤٥١. الرسالة العلمية للدكتور الدوسري، وهو المقصود بالعزو إذا كان لرقم الصفحة فقط دون الجزء.

ثانيهما: ذكر فيه القصر للحمامي عن الولي عن الفيل، ويفهم منه المد لزرعان، قال: «فإن أهل الحجاز إلا الأزرق وأبا الأزهر عن ورش والحلواني عن هشام والولي عن حفص من طريق الحمامي وأهل البصرة يمكنون الحرف من غير مد»^(٥).

قلت: الذي أراه -بعد تأمل هذين النصين- الأخذ لعمرو من طريقه المذكورين بالوجهين، إذ إعمال أحد النصين ليس بأولى من الآخر، والله أعلم.

الثاني: ذكر بعض المحررين كالشيخ عامر والسمنودي وجوب إشباع المتصل لحفص من المصباح^(٦)، ولعل هذا السبب هو الذي جعلها يعدلان عن المصباح إلى الروضة، إذ فيها توسط المتصل نصاً وأداءً، وفي المصباح التوسط أداء والإشباع نصاً، وهو وَهْم، وقد وجدنا في المصباح التوسط نصاً وأداءً أيضاً، ونصه: «أجمعوا على مد الياء والواو والألف ... وأتى بعدهن همزة من كلمة واحدة ... ويتفاضل ذلك على قدر اختلافهم في التجويد والتحقيق»^(٧)، فهذا نص صريح أن صاحب المصباح ليس كجمهور العراقيين في وجوب إشباع المتصل قدرا واحدا للجميع، ولذا قال في النشر^(٨) بعد ذكره نص الوجيز وهو: «فَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْمَدِّ مَعَ الْهَمْزَةِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَجْمَعُوا عَلَى مَدِّهِ زِيَادَةً، وَيَتَفَاضَلُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَذَاهِبِهِمْ فِي التَّجْوِيدِ وَالتَّحْقِيقِ» قال: «وَهَذَا يَفْتَضِي التَّفَاوُتَ أَيْضًا فِي الْمُتَّصِلِ كَالْجَمَاعَةِ».

الثالث: اقتصر الإزميري في بدائعه^(٩) على وجه الصاد في {ويبسط} و{في الخلق بصطة} للفيل، والصحيح ذكر الوجهين إعمالاً لنصيه، حيث ذكر في الأصول^(١٠) الصاد لعبيد والولي، فعلم أن زرعان بالسين، ثم ذكر في فرش البقرة^(١١) والأعراف^(١٢) السين لعبيد وعمرو جميعاً، فثبت ما قررناه من ذكر

(٥) ١٤٥٧، ١٤٥٨.

(٦) فتح القدير: ص ١١٦، ١١٧، والمعتمد في مراتب المد ٢ / ٤٣٨، مطبوع ضمن جامع الخيرات.

(٧) ١٤٤٧، ١٤٤٨.

(٨) (١) / ٣٢٩.

(٩) ورقة: ٤٦.

(١٠) (١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٦).

(١١) (٢) / ٢٩٤، مطبوعة دار الحديث بالقاهرة. وهو المقصود بالعزو إذا كان لرقم الجزء والصفحة.

(١٢) (٢) / ٣٩٩.

الوجهين للولي عن الفيل والسين وجها واحدا لزرعان، وقد أشار الإزميري في تحرير النشر^(١٣) إلى ما قرناه.

الرابع: اقتصر الإزميري في بدائعه^(١٤) على وجه السين في موضع الطور، وبالرجوع إلى المصباح وجدت الوجهين، حيث ذكره مرة بالصاد ومرة بالسين، قال أبو الكرم: ﴿الْمُصَيَّرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] قبل إلا ابن شنبوذ عنه ... وحفص إلا عمراً ... بالسين^(١٥)، فهذا نص واضح على أنه بالصاد، وقال: «قوله تعالى: ﴿الْمُصَيَّرُونَ﴾» قرأ ابن كثير في رواية قبل ... وعبيد وعمرو وابن شاهي الثلاثة عن حفص عن عاصم بالسين^(١٦)، فهذا نص واضح على أنه بالسين.

الخامس: اختلفوا في موضع الإشمام من نون ﴿تَأْكُنَّا﴾ [يوسف: ١١]، والصحيح ما نص عليه المتقدمون من إشمام النون الأولى، قال أبو الطيب في الإرشاد: «وأجمع القراء كلهم على قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْكُنَّا﴾ على فتح الميم وتشديد النون وإشمامها شيئاً من الضم، أعني النون الأولى المدغمة في الثانية قبل استكمال التشديد في أول ما يأخذ في الإدغام وفتح النون الثانية التي قبل الألف»^(١٧). اهـ.

السادس: ذكر المحررون كالإزميري في البدائع^(١٨) السكت من المصباح في المواضع الأربعة، والذي وجدته في المصباح السكت على: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾^(١٩) [القيامة: ٢٧]، و﴿بَلَّ زَانَ﴾^(٢٠) [المطففين: ١٤]، ولم أجد السكت على: ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف: ١]، و﴿مَرْقَدُونَ﴾ [يس: ٥٢]، ولذا لا ينبغي الأخذ منه بالسكت في هذين الموضعين، وهذا المذهب لم يتفرد به صاحب المصباح، بل هو في المستنير والمبهج والإرشاد كما نص عليه في النشر^(٢١).

(١٣) (ص ١٨٩).

(١٤) ورقة: ٢٠٩.

(١٥) (١٤١٧).

(١٦) (٣ / ٢٨٦).

(١٧) ص ٦٧٩.

(١٨) ورقة: ١٣٨.

(١٩) (٧٩٤، ٧٩٥).

(٢٠) (٧٨٩)، (٣ / ٣٦٤).

(٢١) (١ / ٤٢٦).

السابع: نصّ العلامة الضباعُ في «صريح النص»^(٢٢) على وجوب إظهار: ﴿يَسْ وَالْفَرْءَانِ﴾ [يس: ١-٢]، و﴿ت وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١] لزرعان، ونص في فريدة الدهر^(٢٣) على وجوب الإدغام، وهو الأولى بالقبول، فقد نص أبو الكرم في الأصول^(٢٤) على الإدغام وورد في الفرش في سورة يس^(٢٥) الإظهار أيضا، ولم يتعرض له ﴿ت وَالْقَلَمِ﴾، ولذا اقتضت منه على الإدغام في الموضعين.

الثامن: ذكر المحررون لحفص كالإزميري في البدائع^(٢٦) التكبير من آخر سورة الضحى إلى سورة الناس، والذي أراه أنه لا ينبغي الأخذ بالتكبير أصلا من طرق المصباح، لقول أبي الكرم: «وروي عن ابن حبش ... أنه كان يأخذ لسائر الروايات بالتكبير وبالبسمة لسائر القراء ويقول: لا أترك اتباع المصحف، لأنه مكتوب بقلم القرآن في سائر السور فلا أترك التبرك بها»^(٢٧). قلت: ليس لابن حبش رواية عن حفص من طرقنا، ولذا لم أشر في النظم إلى هذا الوجه، فتنبه.

التاسع: ما لم يرد في النظم ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و﴿أَرْكَبْ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، فمذهبه فيه كالشاطبي سواء. والله أعلم.

تم النظم والتعليق عليه بحمد الله تعالى وحسن توفيقه،

قاله الفقير إلى عفو ربه: محمود بن شعيب الشرقاوي،

بالجديدة - منيا القمح - الشرقية : ١٤٣٨ هـ

(٠٠٢٠١١٤٤١٨٢٦٣١)

(٢٢) ص ١٨.

(٢٣) (١/ ٤٥٨).

(٢٤) (٨١٣).

(٢٥) (٣/ ٢١٢).

(٢٦) ورقة: ٢٣٢.

(٢٧) (١٥٦٨).